المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/10/2014

العيون: والدة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ظفرت بمقعد ضمن لائحة الحجاج المنعم عليهم

عادل قرموطي هبة بريس

علمت هبة بريس من مصادر عليمة، أن والدة السيد أحمد الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، قد إستطاعت أن تظفر بمقعد على مثن الطائرة التي أقلت الأشخاص الذين ألفت ولاية جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء التكلفت بمصاريف أدائهم لمناسك الحج كل سنة، وذلك بتدخل شخصي من السيد يحضيه بوشعاب، والذي أمر بالشطب على أحد الأشخاص المنحدرين من الأقاليم الشمالية للمملكة، والذي تم إقتراحه من بعض الموظفين، لإعتبارات عديدة وإستبداله بوالدة السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

جدير بالذكر، أن ولاية جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء، تعمل على التكلف بمصاريف سبعة حجاج كل سنة، حيث تعتمد في إختيارها لهم، على عدة معايير، وتستهدف بالأساس، أعضاء المقاومة و جيش التحرير، و الأشخاص الذين تركوا أسماءهم في تاريخ النضال من أجل مغربية الصحراء، غير أن هذه السنة، عرفت إقحام إسم والدة الشاب الوسيم أحمد الشرقاوي من قبل السيد الوالي شخصيا، وما هو ما لفت الإنتباه لعلاقتهما التي يصفها العديدون بالغير شرعية، خصوصا وأن البعض من أصحاب الحسنات ، قد بدؤوا في الحديث عن إجتماعاتهما المتكررة في أماكن مختلفة.

من جهة أخرى، علمت هبة بريس، أن سيارة رباعية الدفع من نوع طيوطا راف4 ، سوداء اللون، وضعها اليازمي رهن إشارة مندوبه بالعيون، قد صدمت في وقت متأخر من الليل، جذران منزل تقني يعمل في قناة العيون، ما جعل منها خردة غير صالحة للإستعمال، وفي الوقت الذي أشارت فيه المحاضر إلى أن السائق هو من كان يقودها وهو في حالة سكر طافح، أكد بعض المواطنين الذين عاينوا الحادث، على أن أحمد الشرقاوي هو الذي إصطدم ببيت التقني السالف الذكر، وأن القضية قد طُمست بتدخل من السيد يحضيه بوشعاب شخصيا، فيما تساءل بعض المواطنين عن الأسباب التي جعلت سيارة تابعة لمجلس اليازمي تتجول بالشارع حوالي الساعة الثانية و النصف ليلا، توقيت وقوع الحادث.

https://newhub.shafaqna.com/AR/ma/5369366

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في سياق النقاش العمومي حول راهن و آفاق المنظومة التربوية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشخص اختلالات المنظومة ويقدم بدائل من أجل إعمال متساو أو منصف للحق في التربية والتكوين

10843

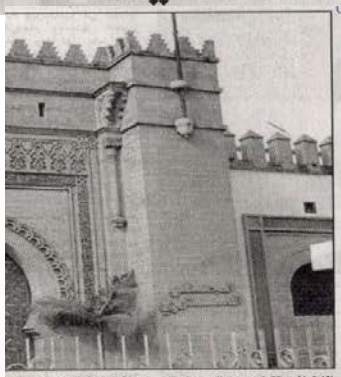

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرة اختار لها عنوان «من أجل إعمال متساو و منصف للحق في التربية و التكوين «و ذلك مساهمة منه في إغناء النقاش العمومي المفتوح اليوم حول راهن و أفق المنظومة التعليمية ببلادنا .. المجلس اعتبر مذكرته مساهمة في إجراء مراجعة موضوعية للذات انسجاما مع المراجعة التي دعا إليها ملك البلاد و ترتفع من أجلها اليوم أصوات المجتمع بمختلف فاعليه . كما تأتي هذه المبادرة في سياق تفعيل أحكام الدستور و التزامات المغرب الوطنية والدولية .. ورقة التقديم التي دبجت مذكرة المجلس الوطني، أكدت على أن إصلاح المدرسة المغربية و النهوض بها يشكلان بالنسبة لمؤسسة وطنية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجهين لمشروع مجتمع واحد .. مشروع يطمح إلى جعل إصلاح منظومة التعليم رافعة رئيسية لتطور المجتمع و تجعله أكثر عدلا و تضامنا ونماء .. كما أن التربية تعد الوسيلة الرئيسية لتملك ثقافة حقوق الإنسان و مرجعياتها، حيث تسمح للمواطنين و المواطنات بصنع مستقبلهم و تكرس ممارستهم لحقوقهم و احترام واجباتهم في إطار معرفتهم لشروط العقد الاجتماعي الذي يربطهم بالدولة و بالمؤسسات و بالجماعات التي ينتمون إليها مما يمكنهم بشكل كامل من المساهمة في البناء الديمقراطي والتنمية البشرية المستدامة في مجتمع قائم على أسس الإنصاف واحترام حقوق الإنسان الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية.. مذكرة المجلس تناولت بالتشخيص أهم الاختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية ببلادنا كما قدمت بالمقابل البدائل المطلوبة لتجاوز أوجه القصور و التي تتطلب – حسب تقدير المجلس – تعبئة الدولة و الجماعات والفاعلين التربويين والأسر حول مبادرة قوية و حازمة و قادرة على تحقيق القطيعة اللازمة والتغيير النوعي المنتظر .. المجلس أعرب في خلاصة مذكرته عن استعداده لوضع كافة إمكاناته و موارده للمساهمة في هذه المهمة ذات المصلحة العليا في إطار شراكات و برامج للنهوض بثقافة حقوق الإنسان و المواطنة.

إعداد: منير الشرقي

أوجه القصور و الاختلالات الرئيسية في المنظومة التعليمية الوطنية..

– عدم المساواة في الولوج إلى التعليم : على الرغم من التقدم المحقق و الجهود المبذولة في مجال التمدرس ، يعاني أطفال المناطق القروية ، و لاسيما الفتيات ، و الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية ، و الأطفال في وضعية إعاقة بشكل كبير ، من عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة ، حيث إن هذه الفئات ترحن تمتع هؤلاء الأطفال بالحقوق المعترف لهم بها و كذا مشاركتهم الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فإذا كان مؤشر المساواة بين الجنسين يصل إلى 91 % في التعليم الثانوي الإعدادي في المناطق الحضرية، فهو لا يتجاوز 55 % في المناطق القروية و بالإضافة إلى ذلك ، تبقى المدرسة المغربية إلى حد كبير فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية و لا تساهم بما يكفي في تجديد النخب ، و هو ما تؤكده نتائج البحث الوطني حول «الحركة الاجتماعية بين الأجيال لسنة 2011 » ، الذي يتضح من خلالها أن الإرتقاء الاجتماعي مهم بالخصوص الوسط الحضري أكثر من الوسط القروي (51 % مقابل 14.1 %) و أنه يشمل الرجال أكثر من النساء (43,7 % مقابل 17,9 %). كما تسجل هذه الدراسة أن الارتقاء الاجتماعي يرتبط إلى حد كبير بالمستوى التعليمي ، إذ ينتقل من 26.5 % في صفوف غير الحاصلين على الشواهد إلى 84.3 % لدى خريجي المدارس و المعاهد الكبرى .

– تأخر التعليم الأولي : يعتبر التعليم الأولي حجر الزاوية في أي بناء تربوي عصري . إلا أن هذا الصنف من التعليم يعاني بالمغرب من الهشاشة، و ذلك نظرا لتعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم. بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متخلفة لا تنصهر بإرديفات تعليمية مشتركة ، حيث تتوزع بين أساليب التدريس التقليدية (المسيد أو الكتاب) والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس بالمراكز الحضرية و الموجهة أساسا للطبقات المتوسطة والميسورة. وينعكس هذا التباين على أساليب التدريس وأيضا على المحتوى البيداغوجي و على اللغة المستعملة للتواصل و التعليم. ونظرا لمحدودية الاستيعابية المحدودة التي تقارب 700.000 طفل (2011 – 2010)، فإن قطاع التعليم الأولي يبقى بعيدا عن تحقيق هدف التعميم الذي ينص عليه الميثاق الوطني وذلك جراء تركزه في المناطق الحضرية و انخفاض معدلات تمدرس الفتيات في الكتاتيب بالمناطق القروية (حوالي 39 %).. ومما يزيد من تفاقم هذه الفوارق ، ضعف البنيات التحتية و تواضع مستوى تأهيل المربين والمربيات المشرفين على التعليم الأولي. وفي غياب سياسة قادرة على وضع مفهوم عصري للتعليم الأولي متكيف مع احتياجات الأطفال وخصوصيات السياق الاجتماعي المغربي، كما اقترح ذلك تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008 سيبقى التعليم الأولي للأطفال الصغار (ما بين 3 و 5 سنوات) خاضعا إلى حد كبير لنوع من المنطق المالتوسي الذي يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية .

– استمرار الأمية و ضعف معدلات مواصلة الدراسة : لقد أكدت العديد من الدراسات استمرار ظاهرتي الأمية و الهدر المدرسي، و ما ينتج عنهما من ارتفاع عدد الشباب الأميين. وعليه، يلاحظ أن 46 % فقط من الشلة العمرية المسجلة في السنة الأولى من التعليم الابتدائي تتمكن من الوصول إلى السنة النهائية من التعليم الإلزامي، وهي نسبة تبقى أقل بكثير من الهدف الذي حدده الميثاق الوطني (80 %)، و على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في مجال تعميم التمدرس، فإن الاحتفاظ بالأطفال على مقاعد الدراسة إلى نهاية التعليم الإلزامي، وضمان مردودية المنظومة التربوية والاستثمار العمومي المخصص لها، تطرح إشكاليات حقيقية. وتطبيق هذه الملاحظة على المنظومة التعليمية وكذا على التكوين المهني بالمؤسسات المتخصصة لذلك ، ناهيك على التكوين المستمر الذي ينبغي أن يشكل محركا فعليا لا محيد عنه من أجل ضمان التكوين في جميع مراحل الحياة . ويتضح ذلك من خلال وضع الأطفال المتمدرسين، و كذا أولئك الذين يغادرون المدرسة كل سنة قبل إكمال مرحلة التعليم الإلزامي، والذين قدرت أعدادهم بحوالي 340.000 تلميذ في نهاية العشرية السابقة .

– الحجر المؤسس على مستوى التعليم العالي: حقق الإصلاح الجامعي الأخير ابتداء من سنة 2003 العديد من المكتسبات على المستوى المؤسساتي والبيداغوجي، وكذا على مستوى بنية وحكامة البحث العلمي. إلا أن ثمار هذا الإصلاح لا تزال بعيدة عن الخروج بهذا القطاع من الاختلالات المزمنة التي عانى منها طيلة عقود مضت . و من أولى مظاهر هذا العجز الضغط النسبي لأعداد الطلبة الذين تستقبلهم مؤسسات التعليم العالي . ففي سنة 2010 ، لم يتجاوز عدد الطلبة المسجلين في أسلاك التعليم العالي مجتمعة 447.000 طالب ، و تظهر أوجه القصور واضحة في هذا الإطار عند مقارنة المغرب بالدول المغاربية و بدول العالم العربي الأخرى ، حيث تحتل الجامعة المغربية في هذا الإطار إحدى المراتب المتأخرة بنسبة 15 طالب لكل ألف نسمة، في حين تصل هذه النسبة إلى 34 في الألف في تونس و 32 في الألف في الجزائر و 40 في الألف في الأردن. ومع تسجيل بعض الارتفاع في أعداد الطلبة (ابتداء من 2010)، خاصة بفضل تزايد عدد الحاصلين على شهادة الباكالوريا (32 % سنويا)، سجل عدد الأستاذة الباحثين انخفاضا بنسبة 3.6 % بين سنتي 2005 و 2009، حيث انتقل من 14.416 إلى 13.909 أستاذ ، في حين تم في كل دول العالم العربي، تسجيل ارتفاع سريع لعدد العاملين في القطاع .

– بحث علمي في مرحلة جنينية : تؤثر العناصر المتعلقة بالتعليم الجامعي المذكورة أعلاه بشكل سلبي على البحث العلمي الذي تبقى معطياته غير متجمعة بالمرة ، و هو ما ينطبق مثلا على عدد الطلبة المسجلين في سلك الدراسات العليا) أقل من 40.000 طالب و طالبة). كما لم يتجاوز معدل الحصول على شهادة الدكتوراه التي تمنحها الجامعات المغربية سنويا ، بين عامي 1999 و2009، 786 شهادة . مما يعكس حالة من الركود طالت لسنوات. ونظرا لغياب بيئة فعلية في مجال البحث العلمي، فقد أصبحت المراكيز الجامعية المغربية فضاءات محرومة من الشروط الضرورية التي من شأنها أن تجعل منها مدنا علمية

> مأسسة المقاربة القائمة على حقوق الإنسان واعتمادها شرطا للموافقة على المشاريع والبرامج المتصلة بالتعليم ونشرها وإعمالها

يشجع على تعزيز وعي الفاعلين ومساهمتهم بشكل أفضل في هذا الجهد الوطني الرامي إلى النهوض بجودة المنظومة التعليمية، مما يتماشى مع مشروع المجتمع الحديث والديمقراطي الذي يكرسه الدستور المغربي.

– ضمان الحق في الحصول المنصف على تعليم ذي جودة.. سواء تعلق الأمر بالتعليم الأساسي أو المستمر لكل طفل (ة) أو مراهق (ة) أو شخص بالغ حسب وضعه و إكراهاته و استعداداته الفكرية و الثقافية و المادية. وهو ما يستوجب تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف مرحلة الطفولة المبكرة، يتم تعميمه بشكل تدريجي في التعليم الإلزامي (مابين 5 / 4 سنوات إلى 15سنة) و يتطلب تعميم الولوج إلى التعليم بالنسبة لأطفال المناطق القروية إجراء إصلاح شامل للعرض الحالي ، خاصة تعبئة الموارد اللازمة لنموذج و مشروع «المدرسة الجماعاتية» الذي تم إعداده منذ سنوات مضت و ظل رهين المرحلة التجريبية . ومن أجل ضمان التحاق الفتيات بالمدارس ، خاصة في المناطق القروية، يجب على الهيئات المسؤولة عن حكامة المنظومة التعليمية بمختلف مستويات التنفيذ (الوطنية و الجهوية و المحلية) أن تشجع جميع الفاعلين ، من خلال التدابير التنفيذية، على الانخراط في الآليات المؤسساتية الخاصة التي يجب أن تعمل أساسا على صياغة وتنفيذ مبادرات تضمن نجاح الفتيات في مساراتهن الدراسية، لاسيما خلال مرحلة الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي التي تعد مرحلة حاسمة . كما يجب عليها أن تعمل على تشكيل هياكل مخصصة تحديدا لإدماج الأطفال في وضعية إعاقة في النظام المدرسي، وان تضع الوقاية من الانقطاع عن الدراسة على قائمة اليات تدخلها ، من خلال الرصد و إعداد التقارير ذات الصلة بهذه المعضلة و توفير البيانات من اجل تحليل اداء وفعالية المنظومة وكذا صياغة السياسات و الاستراتيجيات التعليمية.

– ماسسة المقاربة القائمة على حقوق الإنسان واعتمادها شرطا للموافقة على المشاريع والبرامج المتصلة بالتعليم ونشرها وإعمالها، ويمكن للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يقدم مساهمته في هذا الإطار. ويجب ان تشمل هذه الماسسة المرجعيات حقوق الإنسان بشكل خاص المحتوى و الدعامات (الكتب المدرسية) والأساليب و أجهزة تدبير الأنشطة التعليمية والتكوين الأساسي و المستمر .

– اعتماد مبدأ عدم التمييز كمبدأ رئيسي وعرضاني يراعي جميع مكونات وعناصر العمل والتدبير والبرمجة التعليمية، سواء ما يتعلق بالتمييز على أساس الجنس والانتماء الجغرافي والعرقي والثقافي / اللغوي والاجتماعي ، فضلا عن التمييز الذي يواجهه الأطفال والشباب في وضعية الإعاقة .

– المشاركة المستجيبة لأهداف تعزيز الديمقراطية، تشجع الفاعلين والمعنيين (التلاميذ والطلبة واولياء الأمور وهيئة التدريس والموظفين والإداريين...) على المساهمة في رسم السياسات التعليمية و تدبيرها و تنفيذها .

– الحرية والإنصاف في الولوج إلى المعرفة : يقتضيان أن تلتزم الحكومة بتعزيز فرص الحصول على المعرفة لأوسع عدد من الشرائح السكانية و ذلك من خلال توفير الموارد العلمية والفكرية والفنية التي تسمح للمواطنين بممارسة دورهم كاملا كمواطنين مسؤولين و نشيطين، ويتطلب هذا الأمر تعزيز آليات نشر المعرفة ولاسيما عن طريق تعزيز الولوج إلى قنوات التواصل العصرية وتحسين تدبيرها، بما في ذلك على وجه الخصوص وسائل الإعلام الجماعية و تكنولوجيات المعلومات والتواصل الجديدة. ولن يكون لهدف ضمان التعليم حتى سن 15 سنة، معنى إذا أكمل التلميذ تعليمه الأولي دون اكتساب المعارف والكفايات الضرورية، التي تعد «قاعدة مشتركة» أساسية للعيش المشترك وللمواطنة و الديمقراطية .

– قبول و تدبير التنوع الجنسي و الجغرافي واللغوي والعرقي والديني: يتعلق الأمر بعمل أساسي يهدف إلى تطوير الانفتاح، وتعلم مبادئ التسامح والتدبير السلمي للاختلافات لدى المتعلمين وهيئة التدريس والموظفين في القطاع، سواء كانت هذه الاختلافات عقائدية او أيديولوجية أو علمية أو بيداغوجية، وهذا يعني على وجه الخصوص تشجيع وسائل التحكيم والتشاور حول الخيارات التعليمية، والتحفيز على المنافسة الصحية وحرية اختيار الطرق والدعامات التعليمية طالما انها مطابقة للمواصفات، والشروط المقررة ولمبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وأخيرا الانفتاح على خصوصيات الفضاء الثقافي واللغوي والجغرافي للمدرسة .

– تشجيع التفكير النقدي وحرية التفكير: كركائز أساسية للتعلم . انطلاقا من القيم الجوهرية لحقوق الإنسان : يتم التاكيد على أهمية تشجيع التعليم في الفضاء المدرسي، من خلال النقاش ومقارعة الافكار دون اي عنف بدني أو مؤسساتي أو رمزي، وهو ما يقتضي العمل على مكافحة جميع أشكال الإرهاب الفكري وجميع أنماط الأيديولوجيات الشمولية كيفما كان مصدرها، وكذا أي شكل من أشكال القيود المفروضة على حرية التعبير والتساؤل لدى المتعلمين .

– تدبير و حكامة و مراقبة الملك العمومي: يتعلق الأمر هنا بتعزيز تتبع و مراقبة تطبيق الحكامة الجيدة فيما يرتبط بالوسائل والموارد المتاحة لقطاع التعليم، من أجل تقوية الكفاءة والفعالية. وهذا يعني مكافحة كل أشكال الفساد وانتهاك حقوق وكرامة الأطفال المراهقين، والتصدي للشطط في استعمال السلطة واستخدام تقوية الممتلكات العمومية لأغراض شخصية أو بشكل غير مبرر لفائدة فئة اجتماعية أو ثقافية أو جغرافية أو سياسية.

– الشراكة : إذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبادر إلى التذكير بهذه الأسس الجوهرية ، فذلك ياتي انطلاقا من اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها في 26 دجنبر 1994 بين وزارة حقوق الإنسان (سابقا) و وزارة التربية الوطنية ، و التي افضت إلى ميلاد البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان.. وبعد ما يقارب عشرين سنة ، يتعين إعطاء نفس جديد لهذا المشروع الذي عبئت له الموارد البشرية و المالية ، خاصة بالنظر للمكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، وكذا بالنظر للطموح الكبير ل «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان» ذلك المشروع الذي تجندت له طاقات عديدة لكي يرى النور والذي لابد أن تجد له موطئ قدم في البيئة التعليمية .

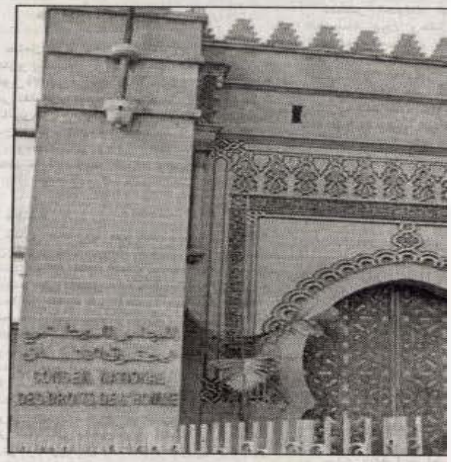

حقيقية .

– جودة مفقودة : منذ أن أصبح المغرب يتوفر على أداة وطنية لرصد تعلمات التلاميذ وتحصيلهم في المواد الأساسية مثل البرنامج الوطني لتقويم التعلمات، وعلى دراسات و أبحاث دولية مثل برنامج الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم PIRLS و برنامج «الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم TIMSS بات بالإمكان قياس أهم الاختلالات والنواقص التي تعتري تحصيل التلاميذ المغاربة في التعليم الابتدائي و كذا الثانوي الإعدادي . وفي هذا الإطار مثلا، أظهرت خلاصات برنامج «الاتجاهات في الدراسات العالمية للرياضيات والعلوم» TIMSS لسنة 2011 أن اداء التلاميذ المغاربة انخفض بالمقارنة مع النتائج التي تم تسجيلها في سنة 2007 ، و وقفت نتائج البرنامج كذلك على ضعف مستواهم العام في العلوم و الرياضيات بالمقارنة مع المعدلات الدولية او تلك المحصل عليها في دول عربية مثل الأردن و تونس ، و هو ما ينطبق ايضا على اداء تلامذة القسم الرابع في القراءة و الكتابة . أما خلاصات و نتائج «الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم» ((2011، فاظهرت أن التلاميذ المغاربة يواجهون جميعهم صعوبات كبيرة في القراءة و الكتابة بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في نتائجهم بالمقارنة مع النتائج التي تم تسجيلها في 2006 بمعدل 310 نقطة ، متخلفين كثيرا عن دول المنطقة. والأمر نفسه ينطبق على إتقان اللغات في المدرسة المغربية . كما تم الوقوف على ذلك في «تقرير الخمسينية» وتقارير المجلس الأعلى للتعليم ، التي سلطت الضوء بالخصوص على عدد من الاختلالات التي تخلق «فجوة لغوية» حقيقية بين تلامذة المدارس العمومية وتلامذة المدارس الخاصة والبعثات والمؤسسات التعليمية الأجنبية. ومما يزيد هذا الوضع تفاقما التباين القائم بين اللغات الأم للتلاميذ (الدارجة والأمازيغية) ولغات القراءة و الكتابة (العربية الفصحى والفرنسية) وهي التباينات التي عجزت المنظومة التعليمية عن تجاوزها بالرغم من الحيز الزمني الكبير المخصص لتعليم لغات التعلم الرئيسية (العربية والفرنسية). وقد خلف هذا النقص في الجودة صورة سلبية عن منظومة التعليم العمومي التي باتت تعتبر غير فعالة ومصدر قلق بالنسبة للشباب الذين يواجهون صعوبات في تحقيق الاندماج المهني و الولوج إلى سوق الشغل .

– تصور ضيق للتربية: إن الحالات العديدة للانقطاع عن الدراسة و الهدر المدرسي التي تمس عددا مهما من الأطفال، ولاسيما في المناطق القروية، تشهد على الاهتمام المحدود جدا الذي تحظى به فعليا المدرسة ضمن سلم الاحتياجات الأساسية. تلك التراتبية التي تخترق مجموع مكونات تدبير المنظومة، والمستندة إلى رؤية تعطي الأولوية لتحصيل المعارف المدرسية دون إيلاء اهتمام فعلي لمكونات التنشئة الاجتماعية الأخرى التي تشكل الرافعة الرئيسية لتكوين المواطنين عمادها التعليم الأولي والموازي . و يأتي ذلك نتيجة لضعف استثمار الدولة في التكوين وتثمين الكفاءات ، و كذا ضعف الاهتمام بالمواد الثقافية والفنية والرياضية في المناهج التعليمية .

أوراش إصلاح التعليم ..

– الإنصاف و الجودة : ينبغي لهذين المبدأين أن يوجها اوراش و مشروع إصلاح منظومة التعليم الوطنية .. و يفترض مبدأ الإنصاف القطع من نوع من النزوع التلقائي إلى اعتماد معالجة مساواتية وتطبيقها على حالات تتسم موضوعيا بتفاوتات كبيرة. لذلك ينبغي أن يشكل التعليم العالي الدامج قاعدة مشتركة بين جميع الفاعلين المعنيين بقطاع التعليم. الشيء الذي سيسمح باخذ الحالات الخاصة للأطفال الأكثر عرضة للتمييز والإقصاء بعين الاعتبار، اي الفتيات بالمناطق القروية والأطفال في وضعية إعاقة واطفال الأحياء المهمشة واطفال الشارع أو اطفال المهاجرين، الخ.. أما مبدأ الجودة، فيقتضي أن تكون أجهزة الإدارة والرقابة والمساءلة والتحفيز ودعم الفاعلين المعنيين بالتعليم محورا رئيسيا للنهوض بجودة المنظومة التعليمية. وفي هذا الإطار ، ينبغي تكريس جهد خاص لتوعية الفاعلين وتكوينهم (هيئة التدريس والمنظمات المهنية والمقاولات والنقابات) بثقافة حقوق الإنسان وتجلياتها المختلفة في سياقات حياتهم ومجالات تدخلهم. و من شان اعتماد سياسة تحسيسية قائمة على التحديد الدقيق للفئات المستهدفة و على معالجة كل حالة على حدة، أن

سابقة: الشرقاوي يتزعم شبه مؤتمر للسلام لقضية الصحراء ويجمع إنفصاليين وأمنيين تحت خيمة واحدة بالعيون

علي الصافي/كود–العيون–

شهدت مدينة العيون حفلاً كبيراً من حيث الحضور الوازن اقيم تحت خيمة كبيرة بمناسبة الاحتفال بعودة حجاج من الديار المقدسة ، و قد كان أشبه بمؤتمر للسلام بشأن قضية الصحراء نظمه محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون/السمارة احتفاءً برجوع والدته و خاله من حج بيت الله الحرام ..

فلأول مرة في تاريخ الصحراء يحظى شخص مسؤول بكل هذا الاهتمام و تلبى دعوته من طرف كل الفرقاء الذين يتزعمون المشهد السياسي و الحقوقي و حتى الأمني في الصحراء ، فقد تمكن الشرقاوي من جمع ما لا يمكن لأي زعيم من جمعه من الفرقاء في مكان واحد وتحت خيمة واحدة ..

وكما عاينت ''كود'' فلا حديث في صالونات العيون سوى عن الوفود التي حضرت الى هذا الحفل و التي كان أبرزها الوفد الكبير من تجمع المدافعين عن حقوق الانسان (الكوديسا) يتقدمهم كل من علي سالم التامك والحسين ليدري'' ومحمد سالم لكحل'' والعربي مسعود وأيضاً العديد من الجمعيات والفعاليات الحقوقية والسياسية المطالبة باستقلال الصحراء و معتقلين سياسيين سابقين و كذلك الكثير من رؤساء الجمعيات التي تدعم الحكم الذاتي و رؤساء و اعضاء اللجن الجهوية لحقوق الانسان بالداخلة و طانطان والعيون السمارة و كذلك الوفد الوازن من كبار ضباط الأمن والشرطة وقياد ورجالات سلطة ومنتخبين واعيان وشيوخ تحديد الهوية والعديد من ممثلي القبائل الصحراوية وممثلين جهويين واقليميين للاحزاب المغربية وعلماء دين ورجالات تعليم ومثقفين وفعاليات فنية وثقافية وحملة الشواهد العليا والمعطلين.

وفي تصريح ل''كود'' من أحد الحاضرين، قال ''من الأكيد أنه لم يكن مقدراً لهذا الجمع غير العادي لأن يلتئم و يتجانس لولا المكانة و العلاقة المتينة التي تربط الحاضرين مع محمد سالم الشرقاوي المحنك و الداهية الذي عرف كيف يدير استراتيجية أسس لها منذ سنوات عنوانها ترسيخ السلم الأهلي بين كل الفرقاء من أجل مصلحة المنطقة ، و هذه ميزة رجل يملك الرؤية الراجحة و المتطلعة للأفضل''.

http://goud.ma/%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B2%D8%B9%D9%85-%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-81331/

سابقة: لجنة برلمانية تحقق في المكاتب الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء

تقدم رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب عبد اللطيف وهبي، طلبا عاجلا إلى رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بالمجلس محمد حنين عن حزب التجمع الوطني للأحرار، يهدف إلى تشكيل لجنة برلمانية للقيام بمهمة استطلاعية مؤقتة لمؤسسة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالرباط. وحسب ما جاء في الطلب الذي تتوفر « فبراير.كوم » على نسخة منه، فإن الهدف من هذه المهمة الاستطلاعية، هو الوقوف على مدى توفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الإمكانيات والبرامج المقررة للقيام باختصاصاته على أحسن وجه في مجال حقوق الإنسان. ومن المنتظر بحسب ذات الطلب أن تشمل المهمة الاستطلاعية التي يطالب بها حزب البام بمجلس النواب للمكاتب الجهوية للمجلس الموجودة بالأقاليم الجنوبية.

http://www.febrayer.com/category/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82/page/3

سفارة فرنسا بالرباط تشارك في دورة تكوينية للمجلس الوطني لحقوق الانسان

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بشراكة مع سفارة فرنسا بالمغرب، دورة تكوينية حول حقوق الأشخاص والفئات الهشة، يشرف عليها المعهد الدولي لحقوق الإنسان بستراسبورغ، وذلك من 28 إلى 30 أكتوبر 2014 بمقر المجلس بمدينة الرباط.

ويضم برنامج الدورة، التي سيستفيد منها مجموعة من أطر المجلس والتي سيؤطرها مجموعة من الأساتذة الجامعيين، المحاور التالية: محاربة العنف ضد النساء، القانون الدولي لحقوق الإنسان، حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية، الحماية الدولية لحقوق المهاجرين، الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إشكالية التبني من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن ندوة ختامية حول "مفهوم الهشاشة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يذكر أن هذه الدورة التكوينية تأتي في إطار سلسلة الدورات التي يدأب المجلس على تنظيمها بتعاون مع شركائه على المستوى الوطني والدولي، بهدف تعزيز قدرات أطره حول مواضيع متنوعة تهم حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

http://www.maarifpress.com/news7126.html

عودة التوتر بين المغاربة والمهاجرين الأفارقة ببوخالف

تظاهر عدد من ساكنة مجمع العرفان المغاربة مساء يوم الأحد 26 أكتوبر الجاري، للتنديد بتصرفات المهاجرين الأفارقة والخطر الذين يشكلونه عليهم.

وجاء هذا التحرك بعد أن عاد إلى منطقة بوخالف التوتر نهاية الأسبوع الماضي، عقب مناوشات بين المهارجين الأفارقة والمغاربة يوم السبت 25 أكتوبر، حيث تبادل الطرفين الشتائم وبعض الالتحامات المحدودة.

وحسب ما علمت "طنجة7" فإن السلطات الأمنية دفعت بتعزيزات ما مكنها من السيطرة على الوضع قبل تطوره، لاسيما وأن الأحداث السابقة تسببت في وقوع ضحايا أغلبهم من المهاجرين.

تجدر الإشارة أن **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بطنجة تطوان**، كانت تقوم بعقد لقاءات لفض النزاع القائم بين السكان المغاربة والمهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء، بهدف تقريب وجهات النظر وإرساء قاعدة للتعايش والتساكن بين الطرفين المتصارعين.

ونظمت اللجنة بمقرها لقاء جمع ممثلي السكان المغاربة بالمجمع وفريق العمل المكلف بالهجرة باللجنة، وانصب على الإستماع للطرف المذكور، الذي قدم جردا مفصلا لأسباب التوتر والإحتقان الذي شهده مجمع العرفان، الذي أدى إلى أحداث دامية ذهب ضحيتها أحد المهاجرين.

http://tanja7.com/news-5372/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%A8%D9%88%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81/

مجلس اليزمي يعد تقريرًا بشأن وضعية التعليم والصحة

الأربعاء ,29 تشرين الأول / أكتوبر 2014 GMT 04:04

يُنتظر أن يصدر التقرير السنوي لوضعية حقوق الإنسان في المغرب، الذي يعده **مجلس اليزمي** لسنتي 2013 و2014، بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف 10 كانون أول / ديسمبر من كل سنة. واستنادا إلى مصادر موثوقة من داخل المجلس، فإن التقرير يتضمن تقارير حول العديد من القطاعات، في مقدمتها الصحة والتعليم و العمل مؤكدة أن التقارير التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسمت صورة قاتمة حول وضعية هذه القطاعات في المغرب.

وذكرت جريدة المساء أنّ التقرير المرتبط بالصحة أكد من خلال معطيات صادمة عدم قدرة المغاربة على الحصول على الخدمات الصحية، وأن القطاع يعاني من اختلالات كبيرة تجعله من بين أكثر القطاعات التي يشتكي منها المغاربة وإن التقرير أورد أرقامًا مخيفة عن عدد المغاربة غير القادرين على الاستفادة من الخدمات الصحية في المستشفيات العمومية.

ولم يفوت التقرير الفرصة للحديث عن المشاكل الكبيرة التي يتخبط فيها قطاع التعليم في المغرب، من بينها التسرب المدرسي، الذي صرح عنه التقرير إنه المعضلة الأولى التي تواجه المنظومة التعليمية في المغرب. ولم يخف التقرير الصعوبات الكبيرة التي يجدها الطلبة في الدخول إلى الجامعات، منها ما يرتبط بالاستفادة من الأحياء الجامعية والحصول على المنح. كما توقف التقرير عند حالة "التخبط" التي تعرفها الجامعات المغربية، مما يجعل فئة واسعة من الطلبة تعجز عن الدخول إليها.

http://www.almaghribtoday.net/bk-geyqqikq/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A%20%D9%8A%D8%B9%D8%AF%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8B%D8%A7%20%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%20%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9.html

EL ASSIMA Post العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي
العدد: 33 الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

محاضرة لإدريس اليزمي بتطوان

31916

أفاد بيان لجامعة عبد المالك السعدي، أن الدرس الافتتاحي للجامعة سيلقيه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في موضوع "حقوق الإنسان في المغرب اليوم: الإشكاليات والتحديات".

وأضاف البيان أن الدرس الافتتاحي، المنظم بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة تطوان، ستحتضنه الكلية المتعددة التخصصات بمدينة العرائش غدا (الخميس)

دورة تكوينية حول حقوق الأشخاص والفئات الهشة

رضوان جراف

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بشراكة مع سفارة فرنسا بالمغرب، دورة تكوينية حول حقوق الأشخاص والفئات الهشة، يشرف عليها المعهد الدولي لحقوق الإنسان بستراسبورغ، وذلك ابتداء من الأربعاء إلى 30 أكتوبر 2014 بمقر المجلس بمدينة الرباط.

ويضم برنامج الدورة، التي سيستفيد منها مجموعة من أطر المجلس والتي سيؤطرها مجموعة من الأساتذة الجامعيين، المحاور التالية: محاربة العنف ضد النساء، القانون الدولي لحقوق الإنسان، حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية، الحماية الدولية لحقوق المهاجرين، الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إشكالية التبني من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن ندوة ختامية حول "مفهوم الهشاشة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يذكر أن هذه الدورة التكوينية تأتي في إطار سلسلة الدورات التي يدأب المجلس على تنظيمها بتعاون مع شركائه على المستوى الوطني والدولي، بهدف تعزيز قدرات أطره حول مواضيع متنوعة تهم حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

http://www.jadidpresse.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A6%D8%A7%D8%AA/

مجلس اليزمي يصدر تقريرا حقوقيا يرسم صورة قاتمة عن جل القطاعات الحكومية

تم إنشاءه بتاريخ الثلاثاء, 28 تشرين1/أكتوبر 2014 10:19

كتب بواسطة: شنوطرا؟

بعد حالة الترقب التي عاشها الوسط الحقوقي، ينتظر أن يصدر التقرير السنوي لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب، الذي يعده **مجلس اليزمي** والذي يؤرخ لسنتي 2013 و2014، ولك بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة.

واستنادا إلى مصادر موثوقة من داخل المجلس، فإن التقرير يتضمن تقاريرا موضوعاتية حول العديد من القطاعات، في مقدمتها الصحة والتشغيل والتعليم، مؤكدة، ذات المصادر، أن التقارير التي يعكف المجلس على وضع آخر اللمسات عليها رسمت صورة قاتمة حول وضعية هذه القطاعات بالمغرب.

ذلك أن التقرير الموضوعاتي المرتبط بالصحة أكد وفق معطيات وصفت بـ"صادمة" عدم قدرة المغاربة على الولوج إلى الخدمات الصحية، وأن القطاع يعاني من اختلالات كبيرة تجعله من بين أكثر القطاعات التي يشتكي منها المغاربة. وحسب المصادر نفسها، فإن التقرير أورد أرقاما مخيفة عن عدد المغاربة غير القادرين على الاستفادة من الخدمات الصحية في المستشفيات العمومية.

وحول موضوع التشغيل، قالت المصادر ذاتها إن المغرب مازال من البلدان التي لا تضمن حق الولوج إلى سوق الشغل «أما الحصول على الحقوق فهي قضية ثانية تأتي مباشرة بعد الحق في الحصول على العمل»، مبرزة أن التقرير سجل أن الحكومات المتعاقبة لم تضع سياسة التشغيل في صلب أولوياتها، ولذلك أصبح من الصعب جدا الحصول على وظيفة في مختلف أسلاك الوظيفة العمومية.

http://chnotra.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9.html

Masterclass du cinéma et des droits de l'Homme - 2ème édition

La Masterclass du cinéma et des droits de l'Homme acceuille le réalisateur tunisien Nouri Bouzid.

L'Association des Rencontres Méditerranéennes du Cinéma et des Droits de l'Homme (ARMCDH) organise la deuxième édition de la Masterclas Cinéma et droits de l'Homme, du 27 octobre au 1er novembre 2014. L'invité de cette éditionsera le réalisateur tunisien Nouri Bouzid.

Appuyée par l'European Endowment for Democracy (EED), la Masterclass a pour objectif de susciter les vocations artistiques des étudiants en leur fournissant les notions et les outils, pour les futur professionnels, ainsi que pour les jeunes cinéphiles, en les faisant profiter des expériences des maîtres chevronnés, en matière de réalisation et du processus créatif d'un film. L'ARMCDH organise des Masterclass cinéma trimestrielle au sein des facultés, des écoles publiques ou privées et des lycées.

Cette seconde édition, co-organisée avec l'Ecole de Gouvernance et d'Economie (EGE – Rabat), se tiendra du 27 octobre au 1er novembre comme suit : les projections du 27 au 29 octobre ainsi que celle du 31 du même mois, auront lieu à 18h30 l'amphithéâtre de l'EGE.

Le jeudi 30 octobre, dans le cadre des Jeudis du cinéma et des droits de l'Homme, la projection du film Making-of sera suivie par un débat avec le réalisateur animé par le critique cinéma Adil Semmar.

La Masterclass du 1er novembre avec Nouri Bouzid se tiendra à la salle Bahnini- Ministère de la Culture. Dans une rencontre animée par le journaliste et critique Bilal Marmid, le réalisateur va interroger le parcours cinématographque de Nouri Bouzid à partir des thématiques droits de l'Homme traitées dans ses œuvres. Nouri Bouzid a, à travers son cinéma, accompagné l'histoire moderne de la Tunisie avec des films qui ont fait débat dans la société : droits des femmes, petites bonnes, islamisation de la société, libertés individuelles, place de la religion dans la société…

Cinq longs-métrages réalisés par Nouri Bouzid seront projetés selon le programme suivant :

Le 27 Octobre 2014 à 14H00, à l'EGE
L'Homme des cendres (1986)

Le 28 Octobre 2014 à 18H30 à l'EGE
Bezness (1992)

Le 29 Octobre 2014 à 18H30 à l'EGE
Poupées d'argile (2002)

Le 30 Octobre 2014 à 18H00 à la Salle Gérard Philippe
Making-of (2006)

Le 31 Octobre 2014 à 18H30 à l'EGE
Millefeuille (2012)

Le 1er novembre 2014 à 10h30 à la Salle Bahnini
Master Class de Nouri Bouzid

Il convient de rappeler que l'ARMCDH a été créée en 2010, a comme mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma. L'ARMCDH organise quatre événements principaux par an : les Jeudis du Cinéma et des droits de l'Homme, le dernier jeudi de chaque mois, les matinées enfants, la Masterclass du cinéma et des droits de l'Homme organisée trimestriellement, la Nuit Blanche du Cinéma et des Droits de l'Homme, ainsi que les Rencontres Méditerranéennes du Cinéma et des Droits de l'Homme.

Cet événement est organisé en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et le Centre cinématographique marocain (CCM)

http://www.babelfan.ma/tous-les-evenements/detail/2014/10/28/11785/17548/all/all/0/-/masterclass-du-cinema-et-des-droits-de-lhomme-2eme-.html

تنظيم الدورة التكوينية الرابعة لتكوين القيادات الشبابية في الدبلوماسية الموازية

بلاغ صحفي

الدورة الرابعة لتكوين القيادات الشبابية في الدبلوماسية الموازية بالداخلة

تنظم جمعية الجهوية المتقدمة والحكم الذاتي بجهة وادي الذهب الكويرة الدورة التكوينية الرابعة لتأهيل قيادات شبابية في الدبلوماسية الموازية للدفاع عن الوحدة الترابية، يوم السبت فاتح نوفمبر 2014 بمدينة الداخلة. بمركز التكوين للتنمية البشرية حي مولاي رشيد

ويأتي تنظيم هذه الدورة بعد ثلاثة دورات تكوينية سابقة استفاد منها 40 شابا وشابة من المنتمين للأحزاب السياسية والجمعيات المدنية من الأقاليم الجنوبية. وقد استهدفت تعميق معارفهم حول ملف الصحراء المغربية من وجهة نظر تاريخية وسياسية وثقافية، فضلا عن تقوية مهاراتهم حول أسس تدبير النزاعات، ومهارات التواصل والتفاوض والترافع، والتكوين على حقوق الإنسان.

وسيشرف على تأطير هذه الدورة كل من السادة:

- الأستاذ محمد أمين السملالي: **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة– أوسرد** في موضوع "المسألة الحقوقية وقضية الصحراء في المنتديات الحقوقية".
- الأستاذ صبري الحو "واقع مخيمات تندوف من وجهة نظر القانون الدولي".
- الدكتور عبد الفتاح الفاتحي في تأطير ورشة حول "أسس ومهارات التفاوض حل الخلافات السياسية".

ـ هذه الدورة تأتي بعد سلسلة من الدورات التكوينية التي صاحبت 40 شابا وشابة من المنتمين للأحزاب السياسية والجمعيات المدنية من الأقاليم الجنوبية للتكوين حول العلاقات الدولية وتطور ملف الصحراء وقضايا الإعلام والصحراء وملف الصحراء وقضايا حقوق الإنسان.

وأضاف أن الدورات التكوينية قد استهدفت تعميق معارف المكونين حول قضية الصحراء من وجهة نظر علم السياسة والعلاقات الدولية وتقوية مهاراتهم حول أسس تدبير النزاعات والتمكن من مهارات الترافع والتفاوض وعقد اللقاءات الإعلامية للدفاع عن مواقف المغرب بخصوص السياسة الخارجية.

وأضاف المدير العلمي أن هذا البرنامج ينفذ تحت الرئاسة الشرفية للسيد والي جهة وادي الذهب الكويرة وبالتعاون وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووكالة التنمية الاجتماعية بجهة وادي الذهب الكويرة. ويأتي تماشيا مع الحاجة إلى ناشطين في مجال الدبلوماسية الموازية ممن تتوفر لديهم مهارات أكاديمية وعلمية تؤهلهم للدفاع قضية الصحراء والسياسة الخارجية في المحافل الدولية، ولاسيما المنتديات الشبابية الدولية.

المدير العلمي للبرنامج التكويني: عبد الفتاح الفاتحي

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=1015

DES PARLEMENTAIRES D'AMÉRIQUE CENTRALE EN VISITE AU MAROC

Politique

Mardi, 28 Octobre 2014 13:33

Par Fatima Moho (Twitter) le 27/10/2014 à 09h49

© Copyright : DR

Les présidents des Parlements d'Amérique Centrale et des Caraïbes effectuent ce lundi une visite au Parlement marocain. Au programme, la signature d'une convention de coopération parlementaire.

Une délégation composée des présidents des Parlements d'Amérique Centrale et des Caraïbes effectue, ce lundi, une visite au Parlement marocain. Membres du réseau FORPEL, les législateurs auront une série de rencontres avec leurs homologues marocains, ainsi qu'avec des officiels. Une source parlementaire a confié à Le360 que cette délégation aurait une séance de travail en fin d'après-midi, ce lundi 27 octobre, avec Abdelilah Benkirane, chef du gouvernement, mais également avec Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH (Conseil national des droits de l'homme).

http://rapideinfo.net/index.php/politique.html

APPEL POUR UN RASSEMBLEMENT EN SOUTIEN AUX ORGANISATIONS DE DROITS HUMAINS AU MAROC

RASSEMBLEMENTS LE SAMEDI 1 NOVEMBRE 2014 À 15H DEVANT LES AMBASSADES DU MAROC À PARIS ET À BRUXELLES ET DEVANT LE CONSULAT DU MAROC À MONTRÉAL.

A quelques semaines de la tenue du Forum mondial des droits de l'Homme au Maroc, les autorités marocaines poursuivent leur escalade à l'encontre des organisations et des militant(e)s des droits humains. Depuis juillet dernier, plus de 20 sit-in de l'Association marocaine des droits humains (AMDH) ont été interdits. L'association a également reçu 17 suspensions d'utiliser des salles publiques, préalablement réservées, sans aucun fondement ni justification.

D'autres organisations ont enduré des interdictions comme la Ligue marocaine de défense des droits de l'Homme (LMDDH), l'Instance marocaine des droits humains (IMDH), la Fédération nationale de l'enseignement (FNE), affiliée à l'Union marocaine du travail-tendance démocratique, etc. La section Maroc d'Amnesty International qui a lancé une campagne internationale pour l'arrêt de la torture au Maroc s'est vue interdire l'une de ses activités. L'association Freedom Now qui a pour objectif de défendre la liberté de presse et d'expression s'est vue également refuser son dépôt légal. L'Union marocaine du travail-tendance démocratique a connu le même sort quant au dépôt de son dossier légal.

Entre 2010 et 2014, des centaines de militant(e)s de droits humains, de syndicalistes étudiant(e)s ou d'activistes du mouvement du 20 février ont été poursuivis ou condamnés à des peines de prison. A ce jour, Wafaa Charaf et Oussama Housne, croupissent dans les prisons pour avoir dénoncé la torture qu'ils ont subie.

Le mouvement des droits humains au Maroc n'est pas resté les bras croisés. Les militant(e)s ont interpellé le ministre de la justice et d'autres membres du gouvernement ainsi que les responsables du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).** Des organisations internationales comme le Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme (REMDH), la Fédération internationale des Ligues des droits de l'Homme (FIDH) et l'Organisation mondiale contre la torture (OMCT) ont exprimé leur préoccupation face à la multiplication des atteintes aux libertés d'association et de réunion et des entraves à l'action des ONG de défense des droits humains. Enfin, 90 sections locales de l'AMDH ont organisé, le 15 octobre, des sit-in pour protester contre la répression du mouvement des droits humains dans son ensemble.

Pour dénoncer cette escalade d'interdictions et exprimer notre soutien aux organisations de droits humains et toutes les victimes des politiques répressives au Maroc, nous vous appelons aux Rassemblements le samedi 1 novembre 2014 à 15h devant les Ambassades du Maroc à Paris et à Bruxelles et devant le consulat du Maroc à Montréal.

http://www.ldh-france.org/appel-rassemblementen-soutien-aux-organisations-droits-humains-au-maroc/

Premiers signataires :
Organisations :
AMDH-Paris/IDF ;
AMDH-Belgique ;
AMDH-Nord/France ;
Union Syndicales Solidaires ;
Comité de soutien du Mouvement du 20 février – Montpellier ;
Sortir du colonialisme ;
Association de Solidarité avec Le Peuple Marocain (SLPM) ;
Cap Démocratie Maroc (Capdema) ;
Confédération National du Travail (CNT-F) ;
Fédération Nationale de l'Enseignement-ELCO France ;
Comité de soutien à l'AMDH au Québec (CSAQ) ;
Comité d'action et de soutien aux luttes de peuple marocain ;
Association des Marocains de France (AMF) ;
Association des Travailleurs Maghrébins de France (ATMF) ;
Solidarité Maroc 05 (Gap Hautes Alpes France) ;
Massira, collectif citoyen de soutien aux luttes sociales et démocratiques en Algérie ;
Parti Communiste Français (PCF) ;
Observatoire Amazigh des Droits et Libertés/Maroc (OADL) ;
Le Nouveau Parti Anticapitaliste (NPA) ;
Le Parti de Gauche (PG) ;
Europe Écologie Les Verts (EELV) ;
Association des Marocains de Belgique pour la défense des Droits de l'Homme (AMBDH),
La Voie Démocratique-Paris/IDF,
Association Française d'Amitié et de Solidarité avec les Peuple d'Afrique (AFASPA),
Mouvement du 20 Février Paris/IDF,
Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples/Lille (MRAP-Lille),
Le Manifeste des libertés,
Ligue des droits et libertés/Canada,
L'inter-collectif de solidarité avec les luttes des peuples du monde arabe (l'Inter-Co),
Parti du travail de Belgique (PTB),
Le Mouvement de la Paix,
Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples (MRAP),
Ligue des droits de l'Homme (LDH),
Comité pour le respect des libertés et des droits humains au Sahara occidental (CORELSO),

Personnalités :
Stéphane Enjalran, Secrétariat national Union syndicale Solidaires,
Mouhieddine Cherbib, Militant des Droits Humains,
Joseph Tual, journaliste et grand reporter,
Khadija Ryadi, lauréate du prix ONU pour les droits humains,
Christian Mahieux, commission internationale Union syndicale Solidaires,
Marie-Christine Vergiat, Député Européenne,
Patrick VASSALLO, Conseiller communautaire de Plaine Commune et conseiller municipal délégué de Saint-Denis,
Mohamed Salmi, Défenseur des Droits Humains,
René Galissot, historien et professeur émérite,
Abdellatif Laâbi, intellectuel, poète, romancier, homme de théâtre, traducteur et fondateur de la revue Souffles,
Pierre Vermeren, Historien du Maghreb contemporain,
Christine Poupin, porte-parole du NPA,
Abderrahmane Cherradi, journaliste, Président de AMBDH,
Marguerite Rollinde, chercheur, politologue et militante,
Bachir Ben Barka, universitaire,
Mohdeb Said, syndicaliste,
Abderrahim Afarki, bibliothécaire, ancien prisonnier politique marocain,
Karima Delli, députée européenne EELV,
Hayat Bousta, militante des Droits Humains,
Louisette Faréniaux, universitaire filmologue,
Hind Arroub, Politologue, chercheur, militante, Fondatrice et Rédactrice du think tank Hypatia of Alexandria Institute for Reflexion & Studies,
Alima Boumediene Thiery, Avocate et ex-sénatrice,
Michelle Demessine, Sénatrice du Nord,
Alain Krivine, ex-député européen (NPA),
Roseline Vachetta, ex-députée européenne (NPA),
Saâd Zouiten, militant Droits Humains,
Renée Le Mignot : co-présidente du MRAP
Jean-Jacques Candelier : Député du Nord.
Billon Cathy, Responsable Section SUD SANTÉ,
Ahmed Aassid, écrivain et militant des droits humains,
Nordine Saïdi, Militant anticolonialiste/Bruxelles Panthères,
Abdelmajid Mrari, Directeur AFD International -Bureau France
Paris, le 28 octobre 2014